

دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الجزائري (مقارنة سوسيو- أنثروبولوجية)

The role of social accompaniment in the social empowerment of socio-people with special needs in Algerian society anthropological approach

د/ وهيبة الجوزي

جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر

Email: hibaeldjouzi@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/10/01

تاريخ الاستلام: 2020/08/05

مستخلص البحث:

تطرح هذه الورقة البحثية، مشكلة اجتماعية حول أهم العوامل الثقافية والاجتماعية التي تسبب في حدوث الإعاقة، وما يترتب عنها من مشكلات اجتماعية واقتصادية. وقد أثبتت العديد من الدراسات، أنه توجد عدة ظواهر بيولوجية التي تتأثر كثيرا بالعوامل الاجتماعية والثقافية المختلفة. والإعاقة هي ظاهرة تعاني منها الأسرة بمعزل عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي تتواجد فيه. واتبعنا في دراستنا هذه، المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه وطبيعة دراستنا. على ضوء ذلك، تأتي مشكلة هذه الدراسة التي تتناول ظاهرة الإعاقة وعلاقتها الارتباطية بفعالية دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الجزائري. وتجدر الإشارة أنه تمت معالجة هذه الدراسة ضمن مقارنة نظرية من أهم النظريات السوسيو- أنثروبولوجية المعاصرة، والمفسرة للعديد من الدراسات الخاصة بالظواهر الاجتماعية، وهي النظرية الوظيفية الممثلة بالفكر التنظيري لكل من "روبرت ميلتون" و"تالكوت بارسونز".

الكلمات المفتاحية: دور: المرافقة الاجتماعية؛ التمكين الاجتماعي؛ ذوي الاحتياجات الخاصة.

Abstract:

This Research paper presents a social problem centered on the most important cultural and social factors that cause disability, and the resulting social and economic problems. And many studies have shown that there are several biological phenomena that are greatly affected by various social and cultural factors. Disability is a phenomenon in which the family suffers independently from the social and cultural context in which it is present. In this study, we followed the descriptive and analytical approach to suit it and the nature of our study. In light of this, the problem of this study which deals with the phenomenon of disability and its correlation with the effectiveness of the role of social accompaniment in social empowerment for people with special needs in Algerian society comes. It should be noted that this study was addressed within a theoretical approach, one of the most important socio-anthropological theories contemporary, and explained by many studies of social phenomena, which is the functional theory represented by the theoretical thought of both "Robert Milton" and "Talcott Parsons".

Key words: The role; Social accompaniment; Social empowerment; Disability.

مقدمة:

إنّ معالجة ظاهرة المرافقة الاجتماعية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة تندرج في صميم حقوق الإنسان. هؤلاء الأشخاص يجدون صعوبة في الاستفادة من هذه الحقوق نظرا للحواجز التي تمنعهم من ذلك. فإذا كان هؤلاء الأشخاص يجدون صعوبة في ممارسة الحياة بعيدا عن حقوق الإنسان، فلا معنى لهذه الحقوق. وحتى يكون لها معنى، لا بد من جعلها تسير ظروف ذوي الاحتياجات الخاصة على جميع المستويات، دون تمييز وإقصاء. ولهذا لا بد من توفير الميكانيزمات والوسائل الممكنة في كافة المجالات حتى يتسنى لهؤلاء الأشخاص ممارسة حياتهم باستقلالية، ومن أجل أن يشعروا

دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الجزائري (مقارنة سوسيو- أنثروبولوجية)

بإنسانيتهم في صميم حقوق الإنسان. و المرافقة الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة داخل المجتمع تعمل على تغيير الثقافة السائدة بين الأفراد عن الإعاقة، من خلال تحديد الأدوار التي يمكن أن يساهم بها أفراد المجتمع ومؤسساته لتحقيق التطبيق الاجتماعي مع هذه الفئة. وذلك بغرض الوصول إلي وضع سياسات و ميكانيزمات تعمل على إدماجهم في كافة قضايا التنمية الشاملة للمجتمع.(غباري، محمد2003،15).لهذا جاءت هذه الورقة البحثية لتركز على مدى قدرة الوالدين على المتابعة والمراقبة للأبناء خاصة من ذوي الاحتياجات الخاصة. والحرص على توفير بيئة اجتماعية و ثقافية للأبناء الأسوياء منهم والمعوقين. من خلال مثلا، توفير مكتبة منزلية تربية، تشجعهم على المطالعة وتغذي عقولهم وتوسع مداركهم، كما يجدر الإشارة إلى أنّ الجزائر تنتهج سياسة اجتماعية خاصة، لفائدة شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة أبرز ما فيها هو أنّ ٢٤١.٩٦٩ شخصا معاقا بنسبة ١٠٠٪ استفادوا من منحة المعاق (٤٠٠٠ دينار شهريا) إلى غاية ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨. حيث قدر الغلاف المالي لهذه العملية ما يقارب ١٢ مليار دج. وقد تدعمت مؤخرا إلى رفع قيمة المنحة إلى (١٠٠٠٠ دج).

في ماي ٢٠٢٠ كما استفاد ٢٥٣.٥٤٣ شخصا من ذوي الاحتياجات الخاصة آخر بنسبة إعاقة تقل عن ١٠٪، من المنحة الجزائرية للتضامن المقدرة ب ٣٠٠ دج شهريا، حيث فاق الغلاف المالي الموجه لهذه العملية ٩ملايير دج منذ سنة ٢٠١٨. إضافة إلى الاعتمادات المالية المخصصة للتغطية الاجتماعية لفائدة هذه الشريحة من المجتمع، عن طريق الاستفادة من بطاقة "شفاء" التي تضمن العلاج المجاني لهم. وفي نفس السياق، هناك ٢١٧٠٠ طفلا من ذوي الاحتياجات الخاصة، يستفيد من برامج التربية والتعليم المخصصة خلال السنة الدراسية ٢٠١٨-٢٠١٩، على مستوى ٢٣٨ مؤسسة متخصصة تابعة للقطاع. مدعمة بميزانية تسيير تفوق ١٠ مليار دج. وكذا تخصيص ١ بالمائة من مناصب العمل لهذه الفئة منذ سنة ٢٠١٩. إضافة إلى أنّ مجمل هذه البرامج المنجزة في مجال السياسة الاجتماعية التي تهدف إلى ضمان الوقاية والتكفل والحماية والادماج الاجتماعي والمهني للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مبرزا وجود ٧٠ جمعية مدعمة من قبل الوزارة والتي تسيّر 111 مؤسسة تتكفل ب ٨٣٣٠

طفلا من ذوي الاحتياجات الخاصة (http://www.aps.dq/ar/algrie). وهذا بمعىة التنسيق بين وزارة العمل والتشغيل ووزارة التضامن الاجتماعي والأسرة. حيث سطر برامج تحسيسية للتعريف بهذا الإجراء القانوني وتوضيحه، وتقوم بإحصاء عدد العمال في القطاعات ذوي الاحتياجات الخاصة. و من ذلك التنسيق مع مصالح مفتشية العمل الجزائرية. إنّ السياق الاجتماعي هو المتغير الأساسي و الفارق في نشأة المصاحبات الاجتماعية والسلوكية بكل تداعياتها الايجابية أو السلبية على ذوي الاحتياجات الخاصة من جهة، ومن جهة أخرى أهمية المرافقة الاجتماعية، بالاستفادة من الامتيازات و الخدمات التي تنتجها المؤسسات النظامية والمجتمع المدني. ومن منطلق هذا البحث نطرح التساؤل التالي: ما هي الأدوار التي يمكن أن يقوم بها المجتمع بكافة نظمه ومؤسساته لإكساب ذوي الاحتياجات الخاصة المعارف والاتجاهات والقيم و المهارات التي تمكنهم من الاندماج في فعاليات الحياة الاجتماعية والمهنية بتفعيل المرافقة الاجتماعية لهم؟.

١ - مدخل مفاهيمي للدراسة:

١.١. مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة:

هم أفراد بحاجة إلى أدوات وأساليب لتطوير قدراتهم ومهاراتهم، وبحسب التشريعات فإنّ ذوي الاحتياجات الخاصة هم الأشخاص المصابون بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي كصفات دائمة أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحدّ من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف من أمثاله من الأشخاص الأسوياء. (Faulquier. 1973. p 9)

و أيضا، تعرف الاحتياجات الخاصّة (بالإنجليزية: "Special Needs" بأنّها عبارة عن مجموعة من المظاهر التي تظهر على الأطفال في أعمار مُبكرة، أو قد يتأخر ظهورها حتّى عمر متأخر، تجعلهم يواجهون صعوبات في مجالات مُتعدّدة، وخصوصاً المجال الاجتماعي، والمجال التعليمي. و من التعريفات الأخرى لمفهوم الاحتياجات الخاصّة أنّها ظهور صعوباتٍ في التعلّم والتعرف على الحاجات الأساسية للإنسان. وإدراك المعارف الأولى المرتبطة بالفهم، والانتباه، والكلام، والقدرة على تكوين بعض الجمل الطويلة،

دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع
الجزائري (مقارنة سوسيو- أنثروبولوجية)

وعدم التركيز. وغيرها من العوامل الأخرى التي تدل على أن الطّفّل من ذوي الاحتياجات الخاصة، ويحتاج إلى وجود رعاية مُناسبة له. حتى يتمكّن من العودة إلى الحياة الطبيعية، ما لم تكن الحاجة الخاصة به ذات أسباب عقلية أو جسدية. وأيضاً، تحمل هذه الكلمات في معناها اللغوي أنّ ذوي الاحتياجات الخاصة هم من أصيبوا بمرض أو حالة ما، مما سبب لهم صعوبة للقيام بالأمور التي يفعلها الآخرون، كما يُطلق هذا المصطلح على الشّخص الذي يعاني من الحالة الجسدية، أو العقلية التي قد تحدّ من حركاته، أو حواسه. ولقد تمّ اعتماد هذا المصطلح في النصف الثاني من القرن العشرين، لاعتباره مناسباً، ولخلوه من الأثر السلبي، أو من المصطلحات العدوانية، كما يعرف اصطلاحاً على أنهم الفئة من الشباب والأطفال الذين يحتاجون نوعاً خاصاً من الاهتمام الغير ضروري للأشخاص الآخرين. (Khoo, Ling Ta Tiun and Lay Wah Lee, 2013.45) كذلك يقصد ذوي الاحتياجات الخاصة، هو مفهوم بنائي يتسع ليشمل فئات اجتماعية كثيرة من ذوي الاحتياجات الخاصة (الجسمية أو الذهنية) فهناك الإعاقة (العقلية - السياسية - القانونية - الاقتصادية...) أنّ ذوي الاحتياجات الخاصة وهم معاقين لأسباب بعضها وراثي وبعضها بيئي (حادث سيارة - إصابة عمل أو سوء تقديم الخدمة قبل الحمل وأثناء الولادة. كذلك يضم إليهم المعاق ثقافياً وسياسياً والموهوبين لأنهم ذو احتياج خاص للاهتمام ومرافقتهم اجتماعياً.

٢.١ . المرافقة الاجتماعية: (PAUL.M.2004.32)

المفهوم القاعدي للمرافقة يعني السير معاً في اتجاه محدد وفق قيمة رمزية تمثل في التقاسم وهذه القيمة تدحض أولية وأسبقية المرافق primauté بل تجعله ثانوياً أمام الشخص المرافق، إضافة إلى اعتبار أن أبعاد العلاقة في هذه العملية أهم من أبعادها الإجرائية. وعليه، فإن المرافقة لا تقوم أساساً على هدف محدد بغية الوصول إليه ولكن على مبدأ هدي المرافق وإرشاده لتحقيق ذلك ذلك بنفسه. وتظهر المرافقة كمفهوم وممارسة قديمين تتشكل حسب سياق الاستخدام ولكن دون الحياد عن جوهرها الذي ظل ثابتاً رغم تحديثه. ولعل أهم ما يجلب انتباهنا أن المرافقة لا تبدو مهمة بيداغوجية محضاً بل تتعداها لتحمل معنى البنا "Bulding" وهي الفكرة التي أضافها "هيغل" على

إثر اطلاعه على مؤلف روسو "إميل" مقرا أن هذا النشاط يجب أن يكون مساعدا على ظهور إمكانات معينة في الطبيعة البشرية وإنضاجها ، وهذا التحقيق يمثل أساسا نشاط الحرية... أليست الحرية عند ميل "S. Mill" هي تحقيق الفرد لإمكانياته ؟ بهذا المعنى إننا نرى أن أي تغيير يحصل في المؤسسات أو المربين إنما يشترط الحرية التي تدعمها المرافقة، لا سيما أنه عندما يتعلق الأمر بقضية التأثير في الإنسان (فردا أو جماعة)، فإن التعامل معهم ينبغي أن ينطلق مما هم عليه والعمل على جعلهم يتطورون وفق حركات وعيهم الخاصة والذاتية - وهنا تكمن حيلة وأهمية العقل التربوي.

وحديثا، تتموضع المرافقة في ملتقى عديد المقاربات والنظريات التربوية والعلاجية والنفسية والتواصلية من ذلك التيار النفسي الإنساني بقيادة كارل روجرس ونظرية التفاوض عند "Fisher Ury" ونظرية التواصل عند "Gregory Bateson" ومنظومة مدرسة "PALO ALTO" إضافة إلى باحثين آخرين من أمثال "Vigotsky و Feuerstein". ولقد تطورت المرافقة عند روجرس من الحقل النفسي العلاجي إلى المجال التربوي فهو الذي اعتبر أن دور المرافق، هو تحويل القدرات الداخلية للفرد من القوة إلى الفعل انطلاقا من مسلمة مفادها أن كل شخص قادر على التغيير مهما كان عمره أو معيقاته. ففي حديثه عن المرافق (المساعد)، أكد روجرس أنه ذلك الذي يحسن اعتماد قدراته الإبداعية بتلقائية في مساعدة لآخر ليكون قادرا على مواجهة الحياة بنفسه. وهي مساعدة تقوم على علاقة تفاعل لا مشروطة وثقة في الفرد وفي قدراته المتنامية. وتبعه Feuerstein في نفس الاتجاه فدعا المربين إلى استثمار ما يمكن أن يفعله الطفل ويقدر عليه، والتخلي - كما هو شائع في الأوساط التربوية - على ما لا يمكن أن يفعله. هذا وتقر المقاربة السوسيو بنائية أن المعارف تبنى من الداخل وأن التعلم تأتي من المنحى الاجتماعي ، وعلى المربي "وسيطا أو مرافقا" يقاظ هذا الداخل في المربي وإرشاده إلى التفاعل مع هذه المعارف بطريقته. سقراط أيضا يعتبر "المولد" هو من له القدرة على مساعدة المتعلم في إخراج معارفه من ذاته مع يقينه أنه ليس هو منشئ تلك المعارف. ولنا في ذلك أحسن مثال في تجربة مساءلة سقراط لأحد العبيد بحضور ميتون Ménon والتي انتهت بأن أجوبة هذا العبد (على كونه جاهلا) ترجع إليه حقا. من جهة

دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الجزائري (مقارنة سوسيو- أنثروبولوجية)

أخرى انتقلت المرافقة إلى أوساط العمل الاجتماعي حتى أن بعض الدول فرضتها ونصت على ضرورتها في التشريعات كقانون ، لا سيما مع الأشخاص من ذوي الإعاقات الخاصة والأشخاص الطاعنين في السن، لتبقى هذه الممارسة تختلف من ثقافة لأخرى، بحسب ما يوليه كل مجتمع لغايات نظامه التربوي ومقاصد برامجه وأنشطته. (عمري عيسات، ٢٠١٤، ١٠).

٣.١. الإعاقة: وهي حسب تعريف منظمة الصحة العالمية " الإعاقة هو مصطلح يغطي العجز، والقيود على النشاط، ومقيدات المشاركة. والعجز هي مشكلة في وظيفة الجسم أو هيكله، والحد من النشاط هو الصعوبة التي يواجهها الفرد في تنفيذ مهمة أو عمل، في حين أن تقييد المشاركة هي المشكلة التي يعاني منها الفرد في المشاركة في مواقف الحياة، وبالتالي فالإعاقة هي ظاهرة معقدة، والتي تعكس التفاعل بين ملامح جسم الشخص وملامح المجتمع الذي يعيش فيه أو الذي تعيش. (UNESCO. ١٩٩٩)

وعليه يصبح تعريف المعاق بكونه، هو الفرد الذي أصيب بقصور أو خلل، سواء كان وراثيا أم مكتسبا منعه أوحد من قدرته على القيام بالأنشطة والأعمال كغيره من الأسوياء. ويصبح بذلك محتاجا إلى رعاية وتكفل خاص. حسب طبيعة ونوع الإصابة، تؤهله لأن يصبح عنصرا فعّالا منتجا في المجتمع. وقد عرف لفظ المعوق من طرف " صموئيل وشيك " على أنه: " كل شخص فقد قدرته على مزاولة عمله، نتيجة لقصور بدني أو عقلي أو نفسي، سواء أكان هذا القصور بيئي حادث، أو مرض أو عجز خلقي منذ الولادة.

مما تقدم، وفي ظل هذه التعاريف المتعلقة بالمعوق، نستنتج أنّ مصطلح المعوق يعتبر حديث التسمية، مقارنة ببعض المفاهيم التي أطلقت على هذه الفئة من المجتمع، حيث وصفت الفرد المراد بالتسمية تارة مقعدا، وأخرى عاجزا، وطورا آخر ذي العاهة... إلخ. إلى أنّ استقرت على مفهوم المعوق. إنّ كل هذه الأسماء تعد وصفات سلبية، ستحط دون شك من قدر الشخص الذي ابتلاه الله سبحانه وتعالى بإصابة حددت من قدراته الإنسانية التي يتمتع بها بقية الناس الآخرين الذين لم يبتلوا بمثل هذه الابتلاءات. من هذا المنطلق ومن خلال التتبع المرحلي للاصطلاحات التي أطلقت على هذه الشريحة ، فإنّ منظور السياق الواقعي أو الإسقاط الواقعي للمفهوم، "يقضي هو الآخر ضبطا أكثر دقة. وذلك

لما له من نتائج وأثار على جملة الأدوار والوظائف التي يمارسها في المجتمع'. (شلال موسى، ٢٠٠١، ٢٦). إذن، لفظ معوق له اثر سلبي على الشخص المقصود بالتسمية، فهي نوع من التصنيف والدونية، على اعتبار أنه يحتاج إلى رعاية وتكفل خاص حسب طبيعة ونوع إصابته ، تؤهله لأن يصبح عنصرا هاما وفعالا في المجتمع. وتعرف الإعاقة بصفة عامة على أنها إصابة بدنية أو عقلية أو نفسية تسبب ضرراً لنمو الطفل البدني أو العقلي أو كلاهما، وقد تؤثر في حالته النفسية وفي تطور تعليمه وتدريبه وبذلك يصبح الفرد أو الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة وهو أقل من رفقائه في نفس العمر في الوظائف البدنية أو الإدراك أو كلاهما. (Colin Barnes and Geof.1995. 23)

٤.١. التمكين الاجتماعي: التمكين في جوهره العام يعني، تمكين الأفراد لتحرير أنفسهم. وفي المقابل مفهوم التمكين والقدرة. وحالة الإعاقة هي أنّ الفرد يفتقد للقدرات الضرورية و اللازمة لإشباع حاجاته الأساسية وتطلعاته ومشاركته في فعاليات الحياة الاجتماعية. الإعاقة بذلك هي نقص الأحقية الضرورية للمشاركة في الحياة الاجتماعية. يقصد به إكساب فئة ذوي الاحتياجات الخاصة مختلف المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية الفعالة، في مختلف أنشطة وفعاليات الحياة الإنسانية، إلى أقصى حد تؤهله لهم إمكانياتهم وقدراتهم إضافة إلى تغيير ثقافة المجتمع نحو المعاقين والإعاقة من ثقافة التهميش إلى ثقافة التمكين.(مسلم محمد، ٢٠٠٤، ٢).

٥.١. الدور: هو السلوك المتوقع من الفرد في المركز الاجتماعي. ممّا يدل على أنّ هناك علاقة وثيقة بين الدور الاجتماعي والمركز الاجتماعي، فالمركز الاجتماعي للمجتمع المدني يحدّد طبيعة الأعمال المتوقعة منه. أو دوره الاجتماعي أي النشاطات التي يقوم بها بعدما شغل مركز المرافق الاجتماعي والتكفل بذوي الاحتياجات الخاصة. (سيد سليمان عبد الرحمان، ٢٠٠١، ٣٣).

٦.١. المجتمع المدني: هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف وهو بالتالي مجمل التنظيمات التطوعية وغير الإثرية، وغير الحكومية التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة

دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الجزائري (مقارنة سوسيو- أنثروبولوجية)

في الحياة العامة. في إطار هذه الدراسة استعملنا المفهوم "جمعيات المجتمع المدني" باعتبار أنّ المتعارف عليه في الجزائر، أنّ غالبية مكونات المجتمع المدني أساسها الجمعيات النظامية وغير النظامية. (Jauuiary Wood .2001,17).

2- أبعاد المرافقة الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة: هناك جملة من الأبعاد في تجسيد الخدمة والمرافقة الاجتماعية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة نلخصها في النقاط التالية:(الخطيب جمال، الحديدي منى، ١٤، ٢٠٠٩).

١.٢. البعد الإنساني: والذي يستمد دوافعه من مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء التي أكدت تكافؤ الفرص بين جميع الأفراد ولا فرق بين سوي ومعاق. فالكل سواسية. و الكل يستطيع أن يشارك في واقعه الذي يعيش فيه يتساوى فيه كل الناس مهما اختلفت دياناتهم أو أعراقهم أو جنسياتهم.

٢.٢. البعد الديمقراطي: وهو قائم على أساس التساوي في الحقوق والواجبات بين كل الناس.

٣.٢. البعد الاقتصادي: إنّ رعاية المعوقين تعد توظيفاً لرؤوس الأموال لا استهلاك لها. فلقد أشار (راسك) بأنه لا يحق للهيئات الطبية المحلية أن تتجاهل مشكلة المعوقين نظرا لخطورة أبعادها الاقتصادية. وأهمية ما يمكن تعويضه من أموال طائلة تعود على بالفائدة على الأمة، إذا ما خططت برامج التأهيل للمعوقين.

٣- أساليب الرعاية والمرافقة الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة:

حديثنا على المرافقة الاجتماعية يأخذنا ضمنا إلى مسألة مرافقة الأشخاص الذين يحتاجون إلى هذه المرافقة، لكن طبيعة هذه المرافقة لم تتحدد معالمها بعد، فقد تكون هذه المرافقة منحصرة في التواصل مع الشخص والاستماع إليه وتحسيسه بأهميته دعما لجانبه المعنوي، وقد تكون هذه المرافقة من أجل تقديم المساعدة والعناية والاهتمام المناسب. وقد تكون المرافقة منحصرة في مرافقته من أجل الاستقلالية الذاتية. وفي ظل كل ذلك تظل المرافقة الاجتماعية غير واضحة في تحديدها كما ينبغي، وهكذا يجد المرافقون الاجتماعيون أنفسهم أمام مهنة غامضة على المستوى الذي تم

تكوينهم فيه. إنّ تحديد طبيعة العمل التي تنتظر المرافقين الاجتماعيين لا تزال مطروحة للنقاش في غياب قانون منظم لمهنة المرافقة الاجتماعية، ذلك أن هذا التخصص باعتباره مرتبط بذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، يحتاج إلى توضيح المسؤوليات الملقاة على عاتق المرافقين الاجتماعيين في الحياة المهنية، وفي غياب هذا الوضوح، فإنّ ذلك يستلزم تحديد المعالم التي يمكن أن يسلكها المرافق الاجتماعي، لكي يكون ناجحاً في حياته المهنية، ولكي تكون طبيعة عمله واضحة كلياً، وحتى لا يجد نفسه في مهمات أخرى يمكن أن يقوم بها أي شخص دون أن يتخصص في هذا المجال. وأساليب المرافقة وبرامج الرعاية والتأهيل الشامل للمعوقين، تختلف حسب نوع ودرجة الشخص ذوي الاحتياجات الخاصة. بل حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالفرد وأسرته. ويتم تصنيف تلك الأساليب إلى ما يلي: (بوصنوبرة عبد الله، ٢٠١٠، ٧).

الرعاية المنزلية: وتتم في إطار مرافقة الأسرة والمجتمع لتأهيل المعاق للاندماج في المجتمع. وإزالة العوائق والحواجز دون عزله في مؤسسات خاصة.

أ- الرعاية النهارية: وتتم في مؤسسات خاصة أو فصول خاصة يلتحق بها ذوي الاحتياجات الخاصة أثناء النهار ويعود يومياً إلى أسرته.

ب- الرعاية الإيوائية الكاملة: تتم مع حالات المعوقين شديدي الحاجة الذي اثبت الكشف الاجتماعي والفحص الطبي والنفسي أنّ حالتهم تتطلب رعاية إيوائية مرافقة اجتماعية في مؤسسات خاصة.

ج- الرعاية اللاحقة: وتتم بعد انتهاء تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. حيث تقوم المؤسسة بتشغيل خريجها وتبعب حالتهم لمدة سنة على الأقل. يقوم خلالها الأخصائيون بتقديم الرعاية والمساعدة الممكنة التي تتطلبها حالة المعوق.

٤- خدمات المرافقة الاجتماعية للذوي الاحتياجات:

هناك مجموعة من الخدمات، يجب أن تقدم في مجال رعاية المعوقين. وذلك لوقاية أفراد المجتمع من الوقوع في حالة من ذوي الاحتياجات الخاصة. أو لإشباع احتياجاتهم من جانب آخر، ويمكن أن نوجز هذه الخدمات فيما يلي: (علية سماح، ٢٠١٣، ٥٣).

دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع
الجزائري (مقارنة سوسيو- أنثروبولوجية)

١.٤. الخدمات الوقائية: لا ينبغي إغفال الجانب الوقائي عند معالجتنا لمشكلة المعوقين. إذ لا يمكن أن يكون للخدمات المبذولة في هذا الميدان الطابع الإيجابي دون أن تمتد آثاره إلى مصادر المشكلة وجوانبها المختلفة. بهدف للحد من تفاقمها مثل حماية البيئة وإجراءات تدعيم الصحة كإجراء غير مباشر للوقاية من حدوث الإعاقة. وذلك عن طريق التوعية بأساليب التغذية السليمة. ورعاية الحوامل والتحصين ضد الأمراض المعدية. والتي قد تؤدي إلى إعاقة جسمية كشلل الأطفال، أو حسية ككف البصر، كما أن الاكتشاف المبكر للأمراض وسرعة علاجها، يؤدي إلى الوقاية من أي عجز قد ينتج عنها.

٢.٤. خدمات الحصر والتسجيل: إنَّ الاكتشاف المبكر لحالات الإعاقة، وتحويلها في الوقت المناسب للجهات الطبية المختصة، لها أهمية بالغة في إنجاح عملية العلاج والتأهيل. ويتوقف بتنظيم عمليات الحصر والتسجيل وتنسيق وتكامل جهود الخبراء والمختصين في هذا المجال. مما يساعد على تحديد حجم مشكلة المعوقين من جانب، والتخطيط لاختيار آلية المرافقة الأنسب لحالة الإعاقة من جانب آخر.

٣.٤. الخدمات الطبية: يقصد بها الإشراف الصحي العام على المعوقين. سواء كان ذلك من أجل علاج العاهة أو أي عرض آخر، ويجب أن يتسم الإشراف الطبي بالمرافقة والاستمرارية. مع تركيز الاهتمام على العلاج الطبيعي، خاصة في حالات الإعاقة الجسمية، وذلك يتطلب توافر الأجهزة اللازمة لذلك من جانب، وتوفير الأجهزة التعويضية من جانب آخر.

٤.٤. الخدمات النفسية: فالمعوق في حاجة إلى الخدمات النفسية، لتساعده على اكتشاف ما تبقى لديه من إمكانيات وتغيير نظرتة لاستعادة ثقته في ذاته. وإعادة توازنه الانفعالي حتى يمكنه الاستفادة من إمكانياته المتاحة. وتشمل تلك الخدمات التوجيه والإرشاد للوالدين ودعمهما نفسيا للقيام بمسئوليتيها تجاهها وقائيا وعلاجيا.

٥.٤. الخدمات الاجتماعية: وهي تعنى بدراسة كل ما يتعلق بالظروف الاجتماعية للمعوق سواء كانت ظروف بيئية، أو أسرية، أو مهنية، أو تاريخه المرضي (الإعاقة). وذلك

باستخدام الأساليب المهنية للخدمة والمرافقة الاجتماعية، لمساعدته على التغلب على المشاكل التي تواجهه أو تواجه أسرته.

٦.٤. تزويد المعوق بالعادات الاجتماعية والخلقية السوية من خلال البرامج الاجتماعية التي يشترك فيها سواء كانت على مستوى الفرد أو الجماعة أو مجتمع المؤسسة العلاجية.

٧.٤. الخدمات الإعلامية والتوعية: وتتم عن طريق المؤتمرات والندوات والبحوث العلمية وبرامج التدريب لمرافقة المعاق طبيًا واجتماعيًا. وأيضًا، لتوعية الجماهير بأساليب مشكلات المعوقين وتحسين اتجاهات المجتمع نحوهم.

٨.٤. الخدمات التعليمية والتربوية: يحتاج المعوق لفصول أو مؤسسات تعليمية خاصة بهم ومدرسين متخصصين في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وفقًا لنوع العاهة، ومفاهيم وبرامج دراسية تتفق وقدرات كل معوق لاستثمار ذكائهم وإمكانياتهم المحدودة.

٥- المراحل والخطوات الأساسية لتفعيل المرافقة ذوي الاحتياجات الخاصة:
تتم عملية المرافقة والتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال عدة مراحل وخطوات هامة قد يحتاج إليها المعوق عند تأهيله أو بعض منها وهذه المراحل والخطوات نحصرها فيما يلي: (العلوي عيسات، العدد ١٩، ٢٠١٤، ١٧٠٠).

١.٥. التشخيص التقويمي الشامل للمعوق: تعد أول خطوة على طريق رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة. وهي تشخيص ودراسة حالة الإعاقة، دراسة شاملة تقدر مدى العجز وشدته ودرجته ومستقبل الحالة واحتياجات المعوق وأسرته. ورسم خطة المرافقة والرعاية. ويتكون التشخيص التقويمي الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة من العناصر التالية:

أ- التقويم الطبي والصحي العام لحالة الشخص وقياس المستوى الصحي واكتشاف الحالات المرضية الأخرى.

ب- التقويم النفسي للمعوق: قياس دراسة الحالة النفسية وأثر العجز على شخصيته. التقويم الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة. ودراسة العوامل الاجتماعية

دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع
الجزائري (مقارنة سوسيو- أنثروبولوجية)

والاقتصادية والبيئية التي يكون لها أثر على حالته ورعايته. وهذه المراحل السابقة هي حجر الأساس في ظهور برنامج (التدخل المبكر) الحديث.

٦- الحاجات الأساسية لذوي الاحتياجات الخاصة:

حينما ينتاب الفرد إحساس بالتوتر والقلق وعدم الاتزان فهذا يعني أن له حاجات معينة يرغب في إشباعها، بالطرق والأساليب المناسبة له والتي تتفق وقدراته وإمكانياته. إن لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة حاجات تختلف عن متطلبات الأفراد العاديين، تتنوع من تربية، إلى نفسية، وجسمية واجتماعية تبعا لنوع الإعاقة وما يترتب عنها من صعوبات في إشباع هذه الحاجات. وفيما يلي تقسيم نوعي لهذه الاحتياجات.

جدول يبين حاجيات ذوي الاحتياجات الخاصة

| | |
|---|---|
| ١٠- احتياج ذوي الاحتياجات الخاصة إلى تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية. | ١- الإحتياجات التعليمية. |
| ١١- الحاجة إلى الوجود في جماعة | ٢- الإحتياجات الصحية. |
| ١٢- الحاجة إلى الاتصال. | ٣- الإحتياجات الاجتماعية والنفسية. |
| ١٤- الحاجة إلى التقبل. | ٤- الحاجة إلى الشعور بالانتماء. |
| ١٥- الحاجة إلى تحقيق الذات (الشعور بالنجاح). | ٥- الحاجة إلى الشعور بالحب والتناغم الوجداني. |
| ١٦- الحاجة إلى شغل أوقات الفراغ. | ٦- الحاجة إلى احترام الذات. |
| ١٧- الحاجة إلى الراحة والاسترخاء | ٧- الحاجة إلى الاستقلال والثقة بالنفس. |
| ١٨- الحاجة إلى المعرفة والاستكشاف. | ٨- الحاجة إلى الشعور بالأمن. |
| | ٩- الحاجة إلى الاحتفاظ بالمكانة الاجتماعية. |

المراجع: (عبد الرحيم عبد المجيد، ١٩٩٧، ص ٤٥).

إنّ الاهتمام بهذه الفئة بحل مشاكلها وتذليل صعوباتها، سيسمح بالاستفادة من عطائها وستعتبر طاقة منتجة فعّالة في المجتمع، وسيحول ذلك دون تحول بعضهم إلى الانحراف ، الذي سيكون معرقل إضافي في تقدم المجتمع.

٧- أبعاد استراتيجيات التأهيل والإدماج لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الجزائري:

تمكنت البلدان المتقدمة من السيطرة ومحاصرة مسألة ذوي الاحتياجات الخاصة وبشكل بارز في جانبها المادي، أمّا جهود البلدان النامية والعربية ومنها الجزائر فلا تزال محتشمة، مبعثرة، تعتمد بشكل كبير على المؤسسات الخاصة أو على الجهود التطوعية غير الرسمية وذات الطابع المناسباتي، التي لا تزيد في أحسن الأحوال على توفير بعض المعدات الطبية أو بعض المبالغ الرمزية التي هي الأخرى تكون مناسباتي. وقد حدّدت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان أن نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع قد بلغت ١٠٪، أي ٤ ملايين معوق، بمعدل زيادة ٤٥ ألف معاق سنويا في حين أنّ الإحصاءات الرسمية تحددهم ب ٢ مليون، وهي الإحصاءات التي لم تجدد منذ ٢٠١٠. وبالعودة للإحصائيات الرسمية، يحدد الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر ٣٠٠ ألف شخص معاق حركيا، ٨٠ ألف شخص معاق سمعيا و١٧٥ ألف شخص معاق بصريا ٢٠٠ ألف شخص معاق ذهنيا، و٨٥٦١١ شخص يعانون من إعاقات متعددة. و٦٢٦٧١١ شخص يعانون من أمراض مزمنة. و٥٠٢٩٩ شخص يعانون من إعاقة أخرى. (بومعزة ليلي، ٢٠١٨، ٢٦). فالعمل على إدماجهم عمليا لا يزال بعيدا عن التحقيق، إذ تصل نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة العاطلين عن العمل إلى ٨٠٪، يعيشون على منح غير كافية لمصاريف التنقل والعلاج. يضاف على ذلك، ما يعانونه من مشاكل في التنقل، حيث يتعذر عليهم ركوب الميتر و الترامواي وحتى الحافلات، لانعدام المسالك الخاصة بهم وإن وجدت فمعظمها غير مطابق للمقاييس الطبية المعترف بها. ويمكن أن يشكل خطر على مستعملها هم في غنى عنه. ونسجل كذلك نقص مترجمين بلغة الإشارات ونقص نشر ثقافة احترامهم الناتج عن التنشئة الأسرية ووسائل الإعلام بشكل أساسي. إنّ هذا الواقع يوحي بأن استراتيجيات الاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع تأهिला ودمجا لم تنضج بعد. وهذا ما يمكن أن يؤثر على المسار التنموي للبلاد.

دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الجزائري (مقارنة سوسيو- أنثروبولوجية)

بالخصوص حينما نتمعن في الإحصائيات السابق ذكرها. إنّ الباحث "العمري عيسات" شخّص واقع رعاية وإدماج هذه الفئة في المجتمع الجزائري، تفصيلا في أبعاد استراتيجيات الإدماج والتأهيل كالأتي: (العمري عيسات، ٢٠١٤، ١٦٨-١٨٠).

١.٧. البعد الاجتماعي الثقافي: من أكثر الأبعاد خطورة وأهمية على الإطلاق البعد الاجتماعي والثقافي، ويشتمل على ما يلي: (يوسف ذياب عواد، ١٥، ٢٠١٥).

أ- على المستوى الأسري: تؤدي الأسرة دورا محوريا وهاما في عملية التنشئة الاجتماعية وكل خلل في أداء الأدوار المنوطة بها ينعكس سلبا على تكيف وإدماج أفراد المجتمع. ويزداد هذا الدور أهمية إذا ما تعلق الأمر بالتنشئة الاجتماعية للمعاقين، إلا أن هذا الدور وتلك الأهمية نجدهما قد تراجعا إلى حد كبير. ويسجل أن من بين الأبعاد الهامة في مشكلة الإعاقة في الثقافة العربية عموما والجزائرية على وجه التحديد- شعور الأسرة ب "وصمة العار" أو عقدة الذنب حيال وجود معاق أو معاقين بين أفرادها : فغالبية الأسر تعاني من حالة لامبالاة مزمنة بخصوص أبنائها المعاقين، لهذا تبرز العبارة الشائعة بينهم ومفادها "المعوق ولد الدولة" أي ابن الدولة، هذه العبارة ترددها أغلبية أسر المعاقين تجاه أولادهم، إذ يعتبرون هذه المراكز مكانا للتخلص منه. هذه النظرة التصنيفية الدونية ستحول دون نمو أي قدر من الاعتماد على النفس عند هذه الشريحة المجتمعية. وهذا الواقع له دلالة مسؤولية الأسرة، اتجاه الأبناء. وهي تمثل أهم وخطر المسؤوليات بالنسبة لتحسين وتطوير أحوال المعاقين حتى بالنسبة لأولئك الملتحقين بمؤسسات الخدمات، بما فيها المراكز المختصة. ومن ثمة فإنّ توعية الأسرة بدورها في العلاج والتأهيل والإدماج للمعاقين ينبغي أن يتساند مع باقي المؤسسات المجتمعية الأخرى، وذلك بخلق ثقافة أسرية بدءا بتكوين وإرشاد الأسرة وتنشئة الأطفال ورعايتهم ومرافقتهم في مسارهم الحياتي. وممّا يستحق التركيز في هذا المجال أهمية الكشوف الطبية للمقبلين على الزواج للتعرف على ما قد يكون لديهم من أمراض وراثية تؤثر على النمو السليم للأطفال، إضافة إلى ذلك ما تتطلبه رعاية الطفولة من حماية ضد مخاطر الحوادث المنزلية ومصادرها المختلفة. إنّ التوعية والإرشاد والتثقيف الأسري كفيلا بتهيئة نفسية واجتماعية للإسهام في الحياة الاجتماعية، ومنه الإسهام في

العملية التنموية باستثمار جهود هذه الفئة المجتمعية المخصوصة. (خولة احمد يحي، أيمن يحي عبد الله، ٢٠٠٣، ص ٣٥).

ب- على مستوى المحيط المجتمعي: إن مسؤولية منع الإعاقة أو مواجهتها مواجهة موضوعية تتطلب إبداء الوعي بأسباب الإعاقة ومصادرها والتعامل معها، والخدمات المتاحة لها على نطاق المجتمع كله، ومن هنا فإنه ينبغي أن يكون لكل مؤسسة من مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة. هدف تربوي أو تدريبي أو اجتماعي أو علاجي تأهيلي أو مجموعة من هذه الأهداف. ولا ينبغي أن يقتصر هدف أي مؤسسة لذوي الاحتياجات الخاصة على مجرد الإيواء فحسب، بل يتوجب على المجتمع بكل مؤسساته، اتخاذ إجراءات وتدابير وفق سياسة علمية وتخطيط هادف تراعى فيها الاحتياجات الأساسية المتلائمة مع كل أنواع الإعاقة. إن لوسائل التثقيف والإعلام الأثر الكبير في نشر وبلورة الوعي عن طريق ما يمكن أن نسميه "ثقافة الإعاقة" حتى يمكن إيجاد رأي عام موضوعي، لمواجهة مشكلات الإعاقة بالاعتماد على المعرفة العلمية وخلق برامج تلفزيونية وإذاعية تفرس وعيا حقيقيا لدى الرأي العام عامة ولدى أسر ذوي الاحتياجات الخاصة خاصة، بأهمية تقبل هذه الفئة وتسهيل مهمة مشاركتها الاجتماعية وبالتالي عطائها التنموي في البلاد. (حامد عمار، ١٩٨٢، ص ٧٢)

٢٠٧. البعد الاستراتيجي التأهيلي: يقصد بالتأهيل بشكل عام، أن يعمل الإنسان على استعادة كل أو بعض قدراته المفقودة بطريقة تمكنه من استغلال عناصره الإنسانية ليكون مستقلا تماما. أو جزئيا بحياته. وبالنظر إلى أدبيات الإعاقة فإنّ هناك شبه اتفاق على أنّ أنواع التأهيل، تتمثل في التأهيل الطبي والتأهيل النفسي والاجتماعي والتأهيل المهني.

٣٠٧. البعد الوظيفي التنموي: (حامد عمار، ١٩٨٢، ٩٥).

أ- التأهيل التدريبي الحرفي المهني: تشمل هذه المرحلة النظرة التكاملية للفرد المعاق، حيث يقوم الطبيب وجميع الأخصائيين النفسانيين والاجتماعيين والمهنيين باستعراض ما يمتاز به هذا الأخير من قدرات بدنية واستعدادات نفسية وعقلية، ومعلومات نظرية في مجال المهنة المراد تأهيله فيها والتي تتوافق مع حالته الخاصة، أين يتم بعد ذلك

دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الجزائري (مقارنة سوسيو- أنثروبولوجية)

إخضاعه للتدريب على نوع من الأعمال تكسبه مهارات تؤهله لمرحلة التوظيف فيما بعد، ولقد أثبت علميا أن الفرد المعاق بإمكانه مزاوله العمل بإتقان ومثابرة ومهارة تفوق مهارة الشخص السليم أحيانا لو أحسن اختيار العمل المناسب لقدراته ومواهبه. كما أثبتت التجارب التي أجريت في هذا الصدد بان المعاقين أكثر مواظبة في الاستقرار وقل تعرضا للإصابة من غيرهم أثناء العمل. ولكن وبنظرة فاحصة ، لطبيعة الهندسية للمنشآت العمرانية(مختلف المرافق العمومية)نجدها تفتقد لتسهيلات هندسية وإجرائية أما هذا العدد المتعاظم من ذوي الاحتياجات الخاصة ، مما يعوق عملية استفادتهم من مختلف الخدمات المقدمة ، لذلك فمن الأهمية بما كان إعادة وضع تصاميم بنائية هندسية تساعد على التكيف الاجتماعي والمهني لهذه الفئات. (شلال موسى، ١٩، ٢٠٠١).

ب- التوظيف والإدماج فالمشاركة الاجتماعية: إنّ الغاية الأساسية من رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة الارتقاء بإنسانية وكرامة هذه الفئة بما يجعل منها عنصرا بشريا يسهم في تنمية ورفي المجتمعات. ولما كانت قضايا المعاقين مشكلات اجتماعية متفاعلة -أسبابا ونتائجها-مع قضايا التنمية فان المهمة تصبح أكثر جسامه ، فلا مناص من ضرورة توفير المناخ المناسب لهذه الفئة من المجتمع بتوظيفها وإدماجها في الحياة الاجتماعية لتصبح فئة منتجة وليست عالة غير قادرة على العطاء. وأنّ التصور الجديد لعملية التنمية بوصفها تحسین لنوعية الحياة إنتاجا وتوزيعا وتعظيما، لجهة مواجهة وإشباع الاحتياجات المتعاظمة باستمرار لهذه الفئة الخاصة من المجتمع ، ذلك أن مبدأ العدل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية من منظور سوسيو- تنموي يقف بوصفه شرطا ضروريا لما يمكن أن نسميه "السلام الاجتماعي" الذي يتجسد في حالة التوازن الديناميكي بين كافة القوى والفئات والطبقات الاجتماعية (احمد أبو زيد، ٢٢١، ٢٠٠٢). ممّا سيخلق -دون شك - تساندا بنائيا ووظيفيا بين انساق المجتمع من جهة ومختلف شرائحه وإفراده من جهة أخرى.

إنّ استثمار كافة الطاقات البشرية وتنميتها لتبذل أقصى ما تستطيع من الإسهام والمشاركة الاجتماعية يعتبر ركيزة هامة في سبيل تحقيق وتوفير ظروف موضوعية

ومناخ قيمي وثقافي لمزيد من الحياة الكريمة للأفراد ، ولن يتم ذلك إلا عبر إزالة العوائق البنائية او الهيكلية لتحقيق المساواة في فرص الحياة ، في الصحة والتعليم والانجاز المهني ومستوى الدخل والإشباع المادي والروحي ، أن التنمية تعني انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن وفق متطلبات المجتمع المراد تنميته. (رمضان حامد، حسين عبد السلام، (Specialties.bayt.com.2016).

٨- مكانة ودور المجتمع:

رغم المجهودات المبذولة من قبل الهيئات المعنية، في الإدماج الاجتماعي والمهني للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. إلا أنّ فعالية ذلك لا تتحقق إلا بتقبل المجتمع ككل لمبادئ حماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وترقيتهم، وبالتالي الاعتراف بحقوقهم الأساسية كاملة، وذلك ما يؤدي إلى إدماجهم في الحياة المهنية والاجتماعية. يعبر عن المجهودات التحسيسية والإعلامية تجاه المجتمع بجملة إجراءات، وطرق ووسائل، يمكن تلخيصها كما يلي: (D.G.F.S, 2003,95).

- تلعب المؤسسات المتخصصة دورا أساسيا في إعلام وتحسيس المجتمع بمختلف شرائحه من خلال وسائل الاتصال المختلفة من أجل نشر معلومات حول المعوقين، حقوقهم..
- سبل التكفل بهم وإدماجهم الاجتماعي، وسبل الوقاية من انتشار الإعاقة في المجتمع.
- تنظم المؤسسات المتخصصة أياما إعلامية وتحسيسية وأبوابا مفتوحة لصالح مستخدمي القطاع، الأسر، الحركة الجمعوية والجماهير.
- يجب إعداد ونشر مجموعة من المطبوعات المختصة في مجال الإعاقة، بغية إعلام المعوق وأسرته ومختلف شرائح المجتمع بضرورة الاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة من المجتمع وبالإدماج الاجتماعي لها.
- يجب ربط المؤسسات المتخصصة بمختلف المؤسسات الاجتماعية (المدرسة، دور الشباب، مراكز التكوين المهني، الجمعيات.

دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع
الجزائري (مقارنة سوسيو- أنثروبولوجية)

- تشارك المراكز الوطنية للتكوين المتخصص للقطاع، في عملية الإعلام والتحسيس من خلال تنظيم ملتقيات وطنية ودولية، ندوات علمية، أياما دراسية، تجمع المهنيين والمهتمين بقضية فئة ذوي الاحتياجات الخاصة .
- ضرورة إشراك مختلف القطاعات (الصحية، التربوية، التكوين المهني، الجمعيات، المؤسسات الخاصة والعامة...) في إعداد وتطبيق البرامج الوقائية وبرامج الإدماج المهني والاجتماعي.
- ضرورة تشجيع الأبحاث والدراسات المتعلقة بظاهرة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، عواملها، انعكاساتها وسبل الوقاية منها، وذلك بالتعاون مع مراكز البحث والجامعات والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال. إنّ من الضرورة بمكان، تعبئة وسائل الإعلام بمختلف أنواعها (مسموعة، مكتوبة ومرئية) من أجل تحسيس المجتمع بمشكلات ذوي الاحتياجات الخاصة، وبضرورة الاهتمام بقدراتهم الظاهرة والكامنة. التي يمكن أن تستثمر وتشغل في سبيل إدماجهم مهنيا و اجتماعيا و من خلال كل ذلك يتبين الدور الأساسي للمجتمع في الوقاية وفي الإدماج المهني والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة. وذلك الدور الذي يتعين على المؤسسات المتخصصة والمراكز الوطنية للتكوين المتخصص دعمه والتأكيد عليه.

٩- الوقاية:

أثبتت الأبحاث والدراسات الخاصة ببيكولوجية النمو والتعليم، أن إمكانية التحسن المبكر للطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة تكون أوفر كلما كان التشخيص مبكرا وتدخل الفرقة المكلفة بالعمل التربوي أسرع. إضافة إلى الإجراءات الوقائية الخاصة التي يتم القيام بها قبل الزواج وأثناء فترة الحمل وأثناء الولادة وبعدها مباشرة، هناك إجراءات أخرى وهي ضرورية يتم القيام بها قبل التمدرس على مستوى حدائق ورياض الأطفال وأثناء التمدرس، على شكل فحوصات طبية ونفسية، تقوم بها الفرقة المتعددة التخصصات التابعة للصحة المدرسية، وعلى شكل مختلف التدخلات التي يمكن أن تلخص في النقاط التالية: (أبو نصر مدحت، ٢٢، ٢٠٠٤).

- التلقيح أو التطعيم بانتظام وحسب الطرق العلمية المعروف.

- المراقبة والمرافقة للأطفال المصابين باضطرابات نفسية أو وظيفية.
 - إعادة التربية اللفظية لذوي عاهات النطق والكلام. تتضمن البرامج الوقائية المراحل التالية.
 - تشخيص الإعاقة عند الولادة.
 - تشخيص الإعاقة في الأشهر الأولى بعد الولادة. تشخيص الإعاقة الناتجة عن تأخر يطرأ على نمو الطفل عموم و تتمثل هذه البرامج الوقائية فيما يلي:
- أ- توجيه الشخص المعوق إلى المصالح الطبية النفسية المختصة.

ب- التكفل به داخل المؤسسات المختصة عن طريق وصف علاج خاص يتمثل في إعادة التربية النفسية، الحركية، بغية الحد من التوتر أو القصور أو منع تعقد الإعاقة وتطورها وربما إنتاجها إعاقات أخرى. إنَّ عدم التمكن من إشباع مختلف تلك الحاجات الخاصة، يخلق لدى المعوقين، مشكلات خاصة تستدعي تدخل متعدد التخصصات من أجل تمكينهم من تجاوز مشكلاتهم والتخلص منها، ومن سوء التكيف الذاتي، النفسي والاجتماعي الذي يعانون منه، وليس الاعتماد على الغير، من أجل التمكن في الأخير من إدماجهم اجتماعيا، وتحقيق استقلاليتهم الذاتية، وتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم ورعاية أنفسهم بأنفسهم. وتتمثل أبعاد خدمات الرعاية الضرورية للأشخاص المعوقين في خدمات الرعاية الصحية، خدمات الرعاية النفسية، خدمات الرعاية الاجتماعية، وخدمات الرعاية التأهيلية والمهنية. وفيما يخص الخدمة الاجتماعية، فإنها تفيد ذلك بطرقها الثلاثة، خدمة الفرد، خدمة الجماعة وتنظيم مجتمع المعوقين ومجتمع مؤسسات الرعاية والمجتمع العام، وبمناهجها الثلاثة: الإنمائية، العلاجية والوقائية. وقد تطور التشريع الجزائري لفائدة الأشخاص المعوقين من عدم الاهتمام التام، نتيجة للاهتمام بعد الاستقلال مباشرة بإصلاح البيت الذي دمره المستعمر الفرنسي، إلى الاندماج في النظرة العالمية الجديدة لرعاية فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم، ضمن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، من كرامة وعدم التمييز، وضمان الحرية والحقوق الأولية من رعاية تربوية ورعاية مهنية وتشغيل، وقاية من الإعاقة، وتنظيم للسياسة التكفيلية العامة للأشخاص ذوي

دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع
الجزائري (مقارنة سوسيو- أنثروبولوجية)

الاحتياجات الخاصة الذين كان عددهم يفوق المليون والنصف المليون في سنة ١٩٩٨، وهو يقارب الآن ٢٠ مليون شخص.

١٠: استنتاج عام:

إنّ الهدف الذي حددناه من هذه الدراسة هو الوصول إلى طرح اقتراحات عملية، تكون مبنية على أساس الاستنتاجات العلمية والموضوعية، التي توصلنا إليها ما يلي:

- إن تحسين وضع ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، لا يمكن التوصل إليه من خلال الزيادة في عدد المدارس والمؤسسات المتخصصة، والمؤطرين المختصين فحسب، وإنما بنفس المستوى أو أكثر، يتطلب ذلك النوع من التغيير في ثقافة المجتمع. وفي مستوى الوعي لدى أفراد وجماعته، حول دور كل واحد ومسؤولياته اتجاه هذه الفئة الخاصة في المجتمع، وفي كيفية رعايتها، وكيفية معاملتها، والتكفل بها، تكفلا كاملا نفسيا واجتماعيا، لكي تستطيع فيما بعد أن تتكفل نفسها بنفسها. إنّ العمل على تحسين حالة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، يجب أن ينطلق من الاهتمام بالظاهرة كيف تخلق، وبفئة ذوي الاحتياجات الخاصة كيف تتشكل، كيف تتحرك، وكيف تعيش، وكيف هي حاجتها وكيف تتغير.. وأنّ تنطلق كذلك من الاعتراف بها، موجودة كأفراد وفي تفاعل مع المجتمع. إنّ العمل على تحسين حالتهم في المجتمع، يجب أن ينطلق من الوعي بأنّ عملية إدماجهم في الحياة المجتمعية، هي سلوك اجتماعي قبل كل شيء. وأنّ إدماجهم يهدف إلى جعلهم يعيشون حياة اجتماعية كريمة. وأنّ هؤلاء الأشخاص هم بحاجة لمن يفهمهم، و لمن ينظر إليهم كأشخاص عاديين، ذوي حاجات ومشكلات خاصة، لا لمن يشفق عليهم. هذا ما جعل من الضرورة بمكان أن تعتني الدولة بهذه الفئة الخاصة، إلى جانب فئات خاصة أخرى، كاليتامى، المحرومين، المتشردين، ضحايا المآسي والكوارث وبالشباب بصفة عامة، من أجل تكامل وتساند أجزاء النسق الاجتماعي العام، وأدائها لوظائفها بما يحقق التكيف والنمو والحفاظ على التماسك الاجتماعي.

- إنّ واقع رعاية فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وسياسة إدماجهم الاجتماعي بالجزائر، مقارنة مع ما يجب أن يكون، وحسب ما توصلت إليه الدول المتطورة من تقدم في هذا المجال. وخاصة فيما يتعلق بأنسنة عملية الرعاية (جعلها أكثر إنسانية) والتكفل أكثر من جعلها عملية تقنية بحتة. وهذا ما يمكّن من إعادة النظر في برامج وخطط واستراتيجيات الرعاية والإدماج الاجتماعي للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن إحداث التغييرات اللازمة لطبيعة النسق العام للسياسات الاجتماعية في المجتمع.
- ضرورة مشاركة أسر ذوي الاحتياجات الخاصة في تكوين الجمعيات والمؤسسات الخاصة برعايتها. والسعي نحو تطوير برامجها والخدمات التي تقدمها. لأنهم يشعرون بالمشكلات ويدركون الوسائل المناسبة التي يمكن استخدامها في هذا الإطار.
- الاهتمام بالمؤسسات التي تهتم برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في الأسرة أو في البيئة الطبيعية أي مؤسسات الرعاية المهارية. لأنها تؤكد الارتباط بين ذوي الاحتياجات الخاصة والبيئة التي يعيش فيها حتى لا يشعر أنه معزول أو أنه غير مرغوب فيه في محيطه الاجتماعي.
- ضرورة قيام الجمعيات والمؤسسات والهيئات الاجتماعية بإتاحة الفرص المناسبة لمشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في مجالات الحياة العامة، كلّما أمكن ذلك. مثل الحدائق العامة، الأسواق، الاحتفالات مع ضرورة اتخاذ بعض الاحتياطات الخاصة بتحقيق الهدف من تلك المشاركة.

خاتمة:

نستخلص إذن، إنّ فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، تستحق اليوم اهتماما بالغا وأكثر من أي وقت مضى. وذلك بتبني سياسة اجتماعية مهيكله باستراتيجيات توفر الرعاية والخدمات التأهيلية الضرورية لهذه الفئة، وتفعيل المرافقة الاجتماعية لهذه الفئة، بنوع من الجدية والمسؤولية في التعامل مع القضايا الخاصة بهذه الفئة. وهذا بتوفير الخدمة الاجتماعية والنفسية لهم. و أيضا، لضمان الوقاية والعلاج ثم العمل على تأهيلها وإدماجها بمساهمة جميع المؤسسات النظامية وغير النظامية في المجتمع ابتداء من الأسرة الحاضنة

دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع
الجزائري (مقارنة سوسيو- أنثروبولوجية)

للمعاق، إلى المؤسسة التعليمية والصحية والاقتصادية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية المشكلة للنسيج الاجتماعي للبلاد. وبالرغم من تعدد الدراسات وتنوعها بقي هذا الموضوع يحتاج للتطرق للعديد من الجوانب التي نراها في واقع مؤسساتنا. وتعتبر فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من أهم المشكلات التي تواجهها المجتمعات عموماً على اختلاف طبيعتها، إلا أنّ تأثيرها يختلف من دولة لأخرى ومن مجال لآخر. وأغلب تواجد هذه الفئات في الدول النامية. لهذا صرحت هيئة الأمم المتحدة التي تزيد كل سنة. نتيجة للصعوبات الاجتماعية والاقتصادية... فالجزائر تواجه كغيرها من الدول التي واجهت ولا زالت تواجه عراقيل ومشكلات تحدّ كغيره من الأسوياء. باعتبار أنّ المعاق وصمة عار على الأسرة الجزائرية.

وعليه نختم هذا الطرح السوسيوولوجي بالقول التالي لمن يعتبر دلالاته: لا تقل إنّي معاق، بل مدّ لي كف الأخوة ستراني في السباق أعبّر الشوط بقوة.

قائمة المراجع:

١. أبونصر مدحت، ٢٠٠٤، فريق العمل على مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، مجموعة النيل العربية، مصر.
٢. احمد أبوزيد وآخرون، ٢٠٠٢، دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، القاهرة.
٣. أحمد بوذراع، ١٩٩٥، أسس التأهيل الاجتماعي للمعوقين من منظومة خدمة الفرد والجماعة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٤٠، جامعة باتنة، الجزائر.
٤. احمد يحي خولة، أيمن يحي عبد الله، ٢٠٠٣، إرشاد أسر ذوي الاحتياجات الخاصة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
٥. بهي السيد فؤاد، دون سنة، الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة، دار الفكر العربي، سوريا.
٦. بوصنوبرة عبد الله، ٢٠١٠، دور الجمعيات في رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، والية قائمة أنموذجا، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد ١٠، سبتمبر ٢٠١٠.

٧. بومعزة ليلي ، ٢٠١٨ ، رابطة حقوق الإنسان.. ذوي الاحتياجات الخاصة. ١٣ آذار. www.elwassat.com
٨. حامد عمار، ١٩٨٢، المعاقون في إطار تنمية الموارد البشرية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٦.
٩. الخطيب جمال، الحديدي منى، ٢٠٠٩، استراتيجيات تعليم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ط٢.
١٠. رمضان حامد حسين عبد السلام، الإعاقة 2016، Specialties.bayt.com.
١١. سيد سليمان عبد الرحمن، ٢٠٠١، معجم الإعاقة البدنية، مكتبة زهراء الشرق، مصر.
١٢. عبد الرحيم عبد المجيد، ١٩٩٧، تنمية الأطفال المعاقين، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
١٣. علية سماح، ٢٠١٣، التكيف التربوي حسب حاجات المعاقين بصريا، مدرسة طه حسين لصغار المكفوفين بسكرة-نموذجا، شهادة دكتوراه، علم اجتماع التنمية، ٢٠١٢/٢٠١٣.
١٤. عمري عيسات: ٢٠١٤، مسائل الإعاقة والمعوقين في الجزائر مقارنة تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد الدباغين، سطيف ٢، العدد ١٦٨. ١٩ ديسمبر ٢٠١٤.
١٥. العمري عيسات، ٢٠١٤، "مجلة العلوم الاجتماعية"، مسائل الإعاقة والمعوقين في الجزائر - مقارنة تحليلية-العدد ١٩ ديسمبر.
١٦. لويس كامل مليكه، ١٩٩٨، الإعاقات العقلية والاضطرابات الارتقائية، مطبعة فيكتور كيرس، القاهرة.
١٧. محمد مسلم، ٢٠٠٤. منهجية البحث العلمي، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، ط٢.
١٨. موسى شلال، ٢٠٠١، المعاق من منظور التنمية البشرية والوضع الغذائي، دولة الإمارات، المؤتمر الدولي الأول للشؤون الاجتماعية وتنمية المجتمع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المطبعة الجامعية، الكويت.

19. Colin Barnes and Geof Mercer: ١٩٩٥. Disability, Emancipation, Community Participation and Disables People, in: Cary et Marjorie Mayo: Community Empowerment (London: Zed Books, Ltd
20. D.G.F.S : Personnes handicapées : Analyse comparative et prospective du système de prise en charge, Paris, France, 2003.
21. <http://www.aps.dz/ar/algerie/63418-1-1-2018> - المعاق في الجزائر، الأحد، ٢٠١٨-1-17:٥١
22. January Wood .. ٢٠٠١ Productive Agine, Highlights Shrengths From February. NASW News.
23. Khoo, Ling Ta Tiun and Lay Wah Lee, (2013), Unseen Challenges, Unheard Voices Unspoken Desires: Experiences of Employment by Malaysians With Physical Disabilities, Vol. 31, No.1, 37-55.
24. Nancy Morrow Howell, james Hinteriong and Michael Sherraden: . ٢٠٠١ Productive Aging. Concepts and Challenges
25. PAULE Faulquier. 1973 .Dictionnaire langue pédagogique. Prèsse universitaire. France.
26. PAUL .M. (2004) l'accompagnement, une posture professionnelle spécifique, PARIS: l'Harmattan.PARIS.